الاستراتيجية الصامتة .. ركائز القوة الذكية فى السياسة الروسية

(السياسة الدولية، العدد ٢١٢، أبريل ٢٠١٨)

د. نورهان الشيخ

رغم إن مفهوم "القوة الذكية" ارتبط فى بدايته بالفكر والسياسة الأمريكية، فإن روسيا كغيرها من القوى الكبرى والفاعلة على الصعيد الدولى توظف كل ما تمتلكه من عناصر القوة لتحقيق أهدافها. فقد كان جوزيف ناي، عالم السياسة الأمريكى، أول من طرح مفهوم "القوة الذكية" عام ٢٠٠٣ للإشارة إلي القدرة علي الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير. وارتبط ظهور مفهوم القوة الذكية بفشل السياسة الأمريكية فى العراق وأفغانستان والانتقادات الحادة التى وجهت للإستخدام المفرط للقوة الصلبة فيهما. وقد وجد المفهوم صدى واسع فى الأوساط الأمريكية، واستخدمه باراك أوباما فى حملته الانتخابية الرئاسية عام ٢٠٠٨، كما اعتبرته وزيرة خارجيته هيلارى كلينتون أحد المفاهيم الرئيسية التى تحكم السياسة الخارجية الأمريكية فى إطار مراجعة الأخيرة ومحاولة توظيف مختلف الأدوات المتاحة لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، والتأكيد على أهمية التحالفات والدبلوماسية الشعبية، والمساهمة فى حل المشكلات الدولية وممارسة دور تنموى على الصعيد الدولى. ويرى البعض أن الثورات العربية التى بدأت عام ٢٠١١ كانت تطبيقاً للمفهوم من جانب واشنطن حيث حاولت الأخيرة تحقيق أهدافها من خلال القوة الناعمة بعد فشل التغيير بالقوة الصلبة وتكبدها خسائر فادحة فى الحالة العراقية.

وخلافاً للولايات المتحدة، فإن الساسة والمفكرين الروس لا يتحدثوا عن القوة الذكية، إلا إن مسار السياسة الروسية يعكس إدراكاً واضحاً لأهميتها وتوظيفاً ناجحاً لها، وفى هذا الاطار تبرز مجموعة من الأبعاد. أولها، يتعلق بأهمية القوة الذكية بالنسبة لموسكو، ففى ضوء ارتفاع تكلفة القوة الصلبة المادية والبشرية، وعجز القوة الناعمة عن التأثير بمفردها يدرك صانعى القرار فى روسيا الحاجة إلى توظيف القوتين الصلبة والناعمة وفقاً للموقف والسياق الدولى. ويتم ذلك من خلال تحديد مصادر القوة التى تمتلكها الدولة، وتحديد الأهداف والأولويات المراد التأثير فيها، والنتائج المرجوة، والوقوف على أي نوع من القوة سيتم الاعتماد عليه، وتقدير احتمالية النجاح. فرغم تزايد أهمية القوة الناعمة، فإن هذا لا يقلل من أهمية القوة الصلبة، ويتداخل نمطى القوة فى الكثير من الحالات، وعادة ما تجمع الدول بين القوة الصلبة والناعمة فى علاقاتها وتفاعلاتها مع

الدول الأخرى. وتضيف روسيا إليهما نمط ثالث للقوة وهو القوة السيبرية والتى ترتبط بامتلاك المعرفة التكنولوجية، والقدرة علي استخدامها.

ثانيها، إن القوة الصلبة مازال لها مكانتها فى السياسة الروسية، وهى النمط التقليدى للقوة الذى عُرف على مدى قرون ممتدة، ويتضمن السيطرة على القوة المادية أى الموارد والقدرات خاصة العسكرية منها، والتى يمكن توظيفها وإستخدامها فى صور شتى، أبرزها الردع كما هو الحال فى العلاقة مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى، والقيام بضربات عسكرية مباشرة كما حدث فى سوريا. ويشمل هذا النمط أيضاً العقوبات الاقتصادية كما هو الحال فى العقوبات الجوابية التى فرضتها موسكو على الاتحاد الأوروبى كرد فعل للعقوبات التى فرضها الأخير عام ٢٠١٤ على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية.

وفى خطابه السنوى أمام الجمعية الاتحادية فى الأول من مارس أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حرص روسيا على تطوير قوتها الصلبة حيث أشار إلى أن روسيا تقوم بتطوير أنظمة أسلحة استراتيجية ردا على انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من معاهدة الدفاع الصاروخي المضاد ونشرها عناصر منظومة الدرع الصاروخية على الأراضي الأمريكية وفي أوروبا وفي المياه بالقرب من السواحل الروسية، بالإضافة إلى خططها لنشر صواريخ في اليابان وكوريا الجنوبية. وأن الولايات المتحدة رفضت كافة المقترحات الروسية لتسوية قضية منظومة الدرع الصاروخية، مما أضطر روسيا إلى البدء باختبار جيل جديد من الصواريخ، وخاصة صواريخ "سارمات" الثقيلة العابرة للقارات. وقامت روسيا بتصميم كتلة طاقة نووية فائقة القوة لتزويد صواريخ مجنحة بها، مما سيجعل الصواريخ الروسية قادرة على تجاوز كل أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، سواء الموجودة أو الواعدة. كما بدأت روسيا بتصميم أسلحة استراتيجية لا تتبع مسارا بالستيا، مما يجعلها قادرة على اختراق جميع أنظمة الدفاع الصاروخى، إلى جانب إمتلاك روسيا سلاحا فرط صوتي، يمنحها تفوقا هاماً.

ومن المعروف أن قضية الدرع الأمريكى المضاد للصواريخ أحد أهم القضايا الخلافية بين موسكو وواشنطن وعلى مدى العقد المنصرم لم تتوقف الانتقادات الروسية الشديدة للمشروع الأمريكى، واتهم بوتين الولايات المتحدة بأنها "تستهتر في اللجوء إلى القوة"، وأن هذا النظام "موجه ضد شئ غير موجود، وأنه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدى إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم"، وإنه "إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفا للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسيا أية

مسؤولية عن ذلك". وأن "بولندا ورومانيا قد تجدان نفسيهما في مرمى الصواريخ الروسية، لأنهما تستضيفان عناصر من نظام الدرع الصاروخي الأمريكي الذي ترى فيه موسكو تهديداً لأمنها."

ويتضح مما سبق حرص القيادة الروسية على توظيف القوة الصلبة بهدف أساسى هو الردع حيث أكد الرئيس بوتين أن روسيا لا تهدد أحدا ولا تخطط لاستخدام قدراتها العسكرية المتنامية للاعتداء على أحد. وأن روسيا تطور ترسانتها النووية من أجل حث الشركاء الغربيين على التفاوض والإصغاء إلى التحذيرات الروسية بشأن عدم جواز الإخلال بميزان القوى الاستراتيجي في العالم، وأن روسيا سترد فورا على استخدام السلاح النووي ضدها أو ضد حلفائها.

ثالثها، إلى جانب التركيز الروسى على القوة الصلبة خاصة فى بعدها العسكرى، تدرك روسيا محورية دور القوة الناعمة فى التأثير الدولى، ويتضمن ذلك مدى واسع من التأثيرات الثقافية والاعلامية والدبلوماسية باعتبارها أحد أدوات التأثير الدولى، والتى تعتمد على الإقناع والترغيب بدلاً من الإكراه والترهيب الذى تتضمنه القوة الصلبة. وتعبر القوة الناعمة عن الوجه الثاني للقوة، حيث تتمكن الدولة من الحصول علي النتائج التي تريدها دون حاجة لإستخدام القوة العسكرية أو الضغوط الاقتصادية. ولجوء الدولة للقوة الناعمة في علاقاتها مع الدول الأخرى أعقد بكثير من القوة الصلبة، نتيجة صعوبة الوصول إلي النتائج، حيث تتطلب وقتاً كبيراً لمعرفة نتائجها ووضوح تأثيرها.

وفى توظيف للقوة الناعمة بمعناها الاقتصادى، قامت موسكو بشطب ديونا سيادية مستحقة على دول عديدة، تصل قيمتها إلى ١٤٠.٢ مليار دولار، يطلق عليها الديون المعدومة، معظمها قيمة توريد أسلحة ومعدات عسكرية تعود إلى الحقبة السوفيتية، وتحديدا في الفترة ما بين منتصف الخمسينيات وحتى تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١. وسبق أن أعلن الرئيس بوتين فى كلمته خلال قمة "بريكس" في الصين فى سبتمبر الماضى، أن روسيا شطبت أكثر من ٢٠ مليار دولار من حصتها في الديون الأممية المترتبة على الدول الفقيرة. وتحمل الخطوة الروسية العديد من الدلالات تتعلق بالتوجه البرجماتى للسياسة الروسية القائم على إعادة صياغة العلاقة مع الحلفاء القدامى على أساس من الشراكة وليس الإستدانة. والتأكيد على أن روسيا ليست الاتحاد السوفيتى، وما كان يقبله الأخير لأسباب أيديولوجية تتعلق بالمواجهة العالمية مع الرأسمالية، لا تقبله روسيا الاتحادية التى تسعى لتوظيف سياستها الخارجية لخدمة أهدافها ومصالحها الوطنية. فروسيا بادلت ديون قد لا تحصل عليها أبداً، بشراكات وامتيازات بالمقابل مثل شروط تفضيلية لمنتجاتها أو لمستثمريها في البلاد المقترضة. وعلى سبيل المثال، شطبت

روسيا ديونا للعراق بقيمة ٢١.٥ مليار دولار، ولسوريا بقيمة ٩.٨ مليار دولار، وللجزائر، بقيمة ٤.٧ مليار دولار مقابل إبرام صفقات في مجالات عدة منها الانشاءات والنفط والغاز.

إن روسيا تريد أن تخرج من العباءة الضيقة كمصدر للأسلحة إلى فضاء أوسع من المعاملات والشراكات التى تضمن لها وللاقتصاد الروسى وضعية أفضل، ودور محورى فى خريطة الطاقة العالمية وما يستتبع ذلك من مكانة دولية متميزة ومستقرة. ورغم حرص موسكو على الاستمرار كمصدر كبير للسلاح فى العالم حيث بلغت قيمة صادراتها من الأسلحة العام الماضى نحو ١٥.٣ مليار دولار بزيادة صفيفة عن عام ٢٠١٦ والذى بلغت فيه قيمة المبيعات نحو ١٥ مليار دولار، لتحافظ روسيا بذلك على ترتيبيها كثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم. فإنها تقدمت كثيراً فى المجال الزراعى وقامت بإحداث نقلة نوعية فى إنتاجها من الحبوب، وبلغت قيمة الصادرات الروسية من الحبوب والمنتجات الزراعية ٢٠ مليار دولار سنويا، متجاوزة صادرات الأسلحة، ولتصبح روسيا أكبر مصدر للحبوب فى العالم حيث تقوم بتصدير ما يقرب من ٤٥ مليون طن من الحبوب منها ٣٢ مليون طن من القمح متقدمة بذلك على الولايات المتحدة وكندا، أبرز مصدري القمح في العالم.

على صعيد أخر، وإنطلاقاً من كون روسيا أكبر منتج وثانى أكبر مصدر للنفط، وأكبر منتج ومصدر للغاز فى العالم، فإنها تسعى لبناء شبكة من خطوط النقل باتجاه كبار مستوردى الطاقة فى العالم فى أوروبا وآسيا لضمان تدفقات العوائد الحيوية للاقتصاد والدولة الروسية. إلى جانب شبكة أخرى موازية من الشراكات مع كبار منتجى الطاقة الحاليين والمستقبليين الذين يمثلون مصادر بديلة فعلية أو محتملة للطاقة الروسية، وذلك فى ضوء الاتجاه لتنويع مصادر الغاز الطبيعي والاستغناء عن الغاز الروسي، والذى بات هدفاً استراتيجياً لأوروبا، السوق التقليدى والأكبر للطاقة الروسية، والتضييق الواضح الذى تمارسه واشنطن من خلال العقوبات على تمدد روسيا فى أسواق الطاقة. فى هذا السياق تقوم موسكو بضخ الاستثمارات الروسية والتعاون التكنولوجى فى مجال البحث والتنقيب، وبناء خطوط النقل، لدعم مكانة روسيا كقوة مهيمنة فى سوق الطاقة العالمى، ويفسر هذا الحرص على استبدال الديون بعقود وصفقات مع أثنين من كبار منتجي الطاقة يمثلان مصادر بديله هامة خاصة للأسواق الأوروبية وهما العراق والجزائر، إلى جانب الفرص الواعدة فى سوريا فى إطار إعادة إعمار ما خلفته الحرب على الارهاب. كما تعد سوريا معبر هام لنقل الطاقة من دول أخرى، منها قطر وإيران، إلى الأسواق الأوروبية والعالمية، مما يعظم من الآفاق المتاحة بها فى هذا الخصوص.

يضاف إلى ما سبق إن إسقاط الديون يعنى أن روسيا قد تعافت تماماً واستعادة مكانتها كقوة كبرى، وأنها أصبحت تتصرف مرة أخرى كالكبار، وأن روسيا التسعينات التى كانت تمد يدها للإقتراض قد ذهبت لغير رجعة، بل وصارت هى التى تُقرض وتتنازل عن ديونها. وقد دخلت وزارة المالية الروسية في أبريل الماضي ولأول مرة منذ ١٩٨٢ سوق الإقراض المحلي، بعد توقف دام ٣٥ عاما، إذ منحت الوزارة ١٥ مليون شخص قرضا خاصا بقيمة ١٥ مليار روبل عن طريق "سبيربانك" و"في تي بي ٢٤". كما أصدر البنك المركزي الروسي ورقتين نقديتين من فئة ٢٠٠٠ و٢٠٠ روبل، وهو ما لا تستطيع الدول القيام به ما لم يكن اقتصادها يتمتع بأداء قوي. وكانت روسيا قد واجهت صعوبات اقتصادية نتيجة الانخفاض الحاد فى أسعار النفط، إلا إن تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الخام حتى نهاية ٢٠١٨، ساهم بشكل إيجابى فى دعم الجهود الروسية لتحسين الأداء الاقتصادى، وتمكين الاقتصاد الروسي من الاتجاه نحو النمو مرة أخرى.

كما يحمل شطب الديون رسالة أخرى فيما يتعلق بالسياسة الروسية مقارنة بنظيرتها الأمريكية. ففى الوقت الذى يجاهر الرئيس الأمريكى ترامب بضرورة أن "يدفع الشركاء" الأوروبيين وغيرهم مقابل ما تقدمه واشنطن لهم، تمد روسيا يديها لشركائها بإسقاط الديون وتعيد صياغة العلاقات على أساس من الشراكة والتعاون البناء والمفيد للأطراف كافة. ويكسب هذا السياسة الروسية بعد قيمى ويجعلها أكثر قبولاً كشريك آمن يعول عليه فى المجالات كافة، تقنية واقتصادية واستراتيجية، ويعزز من مصداقية روسيا والثقة فيها كشريك.

ولعل أبرز خطوات روسيا لتوظيف القوة الناعمة كان إطلاقها لمجموعة قنوات "RT"، والتى بدأت بالقناة الدولية (الإنجليزية) عام ٢٠٠٥، ثم العربية ٢٠٠٧، والأسبانية ٢٠٠٩، و"أر تى أمريكا" ٢٠١٠، وأخيراً الفرنسية ٢٠١٧، بهدف تغطية تطورات الأحداث في العالم وطرح الرؤية الروسية الرسمية إزاءها، إنطلاقاً من رؤية لدوائر السياسة الروسية وأولويات حركتها الخارجية. وتقدم المجموعة طيفا واسعا من الأخبار السياسية والاقتصادية والرياضية، والعلمية، كما تتيح المشاركة في استطلاعات الرأي، بالإضافة إلى مشاهدة فيديوهات مختلفة وأفلام وثائقية من إنتاج RT على قناته في "يوتيوب"، ومتابعة الأخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيق الخاص، والاطلاع على تفاصيل الحياة السياسية وتاريخ روسيا في "موسوعة "RT وحتى دراسة اللغة الروسية.

واكتسبت المجموعة على مدى العقد الماضى نجاحا وشعبية واسعين، حيث وجد فيها المشاهد مصدرا موثوقا وغنيا بالأخبار الإقليمية والعالمية الأكثر إلحاحا، والأحداث المتسارعة. وعلى سبيل المثال، تصدر موقع RT arabic في نوفمبر ٢٠١٦ قائمة المواقع العالمية للقنوات

الناطقة باللغة العربية، من حيث عدد الزيارات، حسب بيانات بوابة SimilarWeb المختصة بإحصائيات وترتيب المواقع الإلكترونية. وبلغ عدد زيارات الموقع في ذلك الشهر ٢٣ مليون زيارة، متجاوز معدلات أكبر منافسي RT في عالم الإعلام العربي، كما تخطى عدد المشتركين في قناة RT العربية على "يوتيوب" المليون مشارك، وتجاوز عدد متابعي صفحة RT بالعربية على "فيسبوك" ١٣ مليون متابع.

وقد كان نجاح المجموعة الإعلامية وتأثيرها المتزايد سبب أساسى فى الهجوم الغربى عليها باعتبارها تنال من هيمنة الاعلام الغربى عامة والأمريكى خاصة، وتنقل حقائق وتغطى أحداث تخترق الرؤية الأحادية للتناول التى حرصت واشنطن والغرب عليها لعقود ممتدة. فى هذا السياق، أدرجت وزارة العدل الأمريكية، فى سبتمبر ٢٠١٧، قناة RT America العام الماضي على قائمة العملاء الأجانب، وتم سحب اعتماد القناة لدى الكونجرس. وانتقدت موسكو على المستوى الرسمي الخطوات الأمريكية، معتبرة ذلك ضغطا على وسائل الإعلام الروسية ومحاولة لفرض قيود على حرية الإعلام التى تباهى بها واشنطن.

وفى واقعة أخرى عكست مدى الاستياء الأمريكى من القوة الناعمة الروسية، رفضت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، هيذر نويرت، الإجابة عن سؤال طرحته صحفية روسية، أثناء مؤتمر صحفي عقد فى الأول من مارس، وأضافت "نحن نعرف، أن قناةRT ، وغيرها من وسائل الإعلام الروسية، وبتعبير أدق، المؤسسات الإخبارية، تمول وتوجه من قبل الحكومة الروسية، لذلك لو لم يكن لدي تسامح كبير". وقد علقت رئيسة تحرير شبكة قنواتRT التلفزيونية، مارجريتا سيمونيان، على ذلك بقولها "أعتقد أنهم يخافون من الصحفيين الروس أكثر من خوفهم من الصواريخ الروسية"، فى إدراك لأهمية ودور القوة الناعمة الروسية.

كذلك أشار الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى أن RT وSputnik عبارة عن "أداتين دعائيتين." وكانت ١١ شخصية اجتماعية فرنسية بينهم صحفيون وكتاب ومؤرخون وأساتذة جامعيون، قد وقعوا على رسالة مفتوحة، فى ديسمبر الماضى نشرتها صحيفة "لوموند"، موجهة إلى رئيس المجلس الأعلى لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة، أوليفيه شراميك، طالبوا فيها بسحب الترخيص من قناة RT France، "حفاظا على السلم المدني" في فرنسا. وحذر الموقعون على الرسالة من أن إطلاق القناة سيؤدي إلى "إفساد العقول" و"إثارة الفتن بين الفرنسيين"، على حد زعمهم.

رابعها، تضيف روسيا لعناصر القوة الذكية ما يسمى "القوة السيبرية"، استجابة للتطورات بالغة التأثير التى شهدها العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين على مفهوم القوة خاصة فى

أعقاب الثورات العربية ٢٠١١ والتى كان سرعة تدفق المعلومات والتنسيق عبر مواقع التواصل الاجتماعى، خاصة الفيس بوك وتويتر، عامل أساسى فى تصاعد الحراك الثورى خلالها. كذلك تسريبات ويكيليكس حول السياسة الأمريكية وقيام جوليان أسانج بنشر عشرات البرقيات الدبلوماسية الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية على موقعه ويكيليكس مما أثر على صورة واشنطن وعلاقاتها مع عدد من الدول. فقد أدت هذه التطورات إلى بروز نمط ثالث للقوة وهو القوة السيبرية والتى ترتبط بامتلاك المعرفة التكنولوجية، والقدرة علي استخدامها. فقد لعب تويتر وفيس بوك دوراً مهما في إحداث التغيير في الواقع، والتأثير على مسار السياسة الداخلية والخارجية فى العديد من الدول، إلى الحد الذى أصبح معه مؤسسات الدولة المختلفة وقادة العالم حريصين على التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعى. وكان لهذه التطورات المصاحبة للثورة المعلوماتية وتلك فى وسائل الاتصال الدور المحورى فى تبلور القوة السيبرية كأحد أنماط القوة الذكية، كما إنها اتاحت للفاعلين الأقل قوة ممارسة دور وتأثير أكبر مما تتيحه قدراتهم المادية الملموسة اقتصادية كانت أو عسكرية. فالقوة السيبرية تتعلق بقضايا التفاعلات الدولية المختلفة التى تتم عبر الفضاء الإلكترونى، وتتضمن القدرة على استخدام الفضاء الإلكترونى لتعظيم مكاسب الدولة، والتأثير على الفاعلين الأخرين عبر أدوات إلكترونية، وتشير إلى مجموعة الموارد المتعلقة بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسبات والمعلومات والشبكات الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية والمهارات البشرية المدربة للتعامل مع هذه الوسائل. وقد تستخدم القوة السيبرية لاستهداف القوة الصلبة لدولة أخري وشن هجمات غير تقليدية عليها، عن طريق الارهاب الإلكترونى، والتجسس الإلكترونى، وإختراق شبكات المعلومات، ونشر فيروسات تدمر أجهزة الدولة، وإستهداف نظم الكمبيوتر الخاصة بالخدمات الحكومية والمصارف لإرباك الدولة.

وقد أُتهمت روسيا بالتدخل للتأثير فى مسار الانتخابات التى جرت فى عدة دول أوروبية خلال العام الماضى وأهمها الانتخابات الفرنسية، كما وجهت لها اتهامات بالتدخل في الأزمة الكاتالونية بأسبانيا من أجل زعزعة الاستقرار. وأشار قائد قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" في أوروبا، كورتيس سكاباروتي، إلى ذلك صراحة عندما طالب روسيا، فى نوفمبر الماضى، بالتوقف عن التدخل في الانتخابات التي تجري في أوروبا.

إلا إن أبرز القضايا فى هذا الاطار هى الاتهامات الأمريكية لموسكو بالتدخل فى الانتخابات الأمريكية وتسريب وثائق تظهر تآمر الحزب الديمقراطي فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية لإخراج بيرني ساندرز من سباق الرئاسة وإعلان هيلاري كلينتون المرشحة الرسمية للحزب، وهى القضية التى تفجرت للمرة الأولى فى يوليو ٢٠١٦ فى أعقاب نشر رسائل إلكترونية لعدد من قادة الحزب الديمقراطى الأمريكى، والتى كشفت عن تورطهم فى استبعاد

المنافس الديمقراطي الثاني بيرني ساندرز من السباق الرئاسي لصالح هيلارى كلينتون، مما أدى إلى استقالة رئيسة الحزب ديبي واسرمان شولتز. أعقب ذلك نشر موقع "ويكيليكس"، فى أكتوبر من نفس العام، رسائل لمدير حملة كلينتون جون بوديستا، تضم معلومات عن حملات ترويج سرية لكلينتون من قبل أكبر شركات الإنترنت، والأساليب التي لجأت إليها لمواجهة خصمها الجمهوري، ومقتطفات من كلمات لها في مناسبات خاصة، نالت فى مجملها من صورة ومصداقية كلينتون.

ومع أن الأمر يبدو شأناً أمريكياً خالصاً، فإن محاولة توريط موسكو واتهامها بالتأثير على الحملة الانتخابية الأمريكية لترجيح كفة دونالد ترامب، أدى إلى دولنة القضية، لتصبح أحد أبعاد التوتر بين البلدين، ونموذج للإستخدام الفعال للقوة السيبرية، فضلاً عن كونها مرآة تعكس عمق التناقضات بين البيت الأبيض والكرملين حول قضايا أكثر خطورة وإلحاحاً. فقد اتهم العديد من المسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى الحكومة الروسية بمحاولة التأثير على نتائج انتخابات رئاسة البيت الأبيض، مدعين بأن موسكو هي من يقف وراء قرصنة هذه المعلومات، وتصاعدت حدة هذه الاتهامات مع توعد الرئيس الأمريكى آنذاك باراك أوباما لموسكو بالرد على القرصنة في الانتخابات الرئاسية، والتوجيه لوكالات الاستخبارات المركزية بإجراء مراجعة شاملة لعمليات القرصنة التي تتهم بها روسيا، وبدء تحقيق بهذا الخصوص، مؤكداً أن الولايات المتحدة سترد على القرصنة الروسية. وحمل بن رودس المستشار المقرب من الرئيس أوباما، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شخصياً المسؤولية المباشرة عن الهجوم الإلكتروني الذي استهدف الحزب الديمقراطي، ورأى أن "أمورا كهذه لايمكن أن تحدث في الحكومة الروسية دون أن يكون فلاديمير بوتين على دراية بها."

وقد نفت موسكو تورطها فى الأمر، ووصفت الاتهامات الأمريكية بأنها "سخيفة"، واعتبرتها محض مزاعم دون أى دليل، وأشار الرئيس بوتين خلال مؤتمره الصحفى السنوى الموسع، فى ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦، حول أن "المهم هو مضمون الرسائل وليس مسربها، وأن الرسائل صحيحة وليست "مفبركة"، وأن القراصنة، الذين قد يكونوا أنطلقوا من دولة أخرى وليس بالضرورة روسيا، قاموا فقط بنشر هذه المعلومات وليس فبركتها". فلم يشكك أحد فى الإدارة الأمريكية أو الحزب الديمقرطى فى صحة الرسائل وصدق ما حملته من معلومات بل أن استقالة رئيسة الحزب الديمقراطى كانت أقوى دليل على صحتها.

ورغم مرور عامين فإن التصعيد بشأن القضية مازال مستمراً، فمن ناحية اتخذت شركتي "تويتر" و"فيسبوك" عدد من الإجراءات العقابية ضد مجموعة قنوات RT بعد أن تم استدعاؤهما

للكونجرس لتقديم إفادات في قضية "التدخل الروسي" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. كما اتهمت وزارة العدل الأمريكية مؤخراً ١٣ مواطنا روسيا يعملون في وكالة أبحاث الإنترنت في بطرسبورج الروسية وثلاثة كيانات روسية بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ومن بين المتهمين أيضا رجل الأعمال يفجيني برجوجين الذي ينفي أي علاقة له بالوكالة المذكورة. وتضمنت لائحة الاتهام الأمريكية "التآمر والاحتيال على الولايات المتحدة"، و"التآمر في استخدام وسائل إلكترونية لنقل المعلومات والتحايل المصرفي"، بالإضافة إلى "سرقة البيانات الشخصية." وبحسب بيان صادر عن مكتب المستشار الخاص الأمريكي روبرت مولر، فإن الكيانات الروسية بدأت التدخل في العمليات السياسية الأمريكية بما في ذلك انتخابات الرئاسة لعام ٢٠١٦، في وقت مبكر من عام ٢٠١٤. ونفت روسيا الاتهامات حول تدخلها في العملية الانتخابية، وأكد الكرملين أن الاتهامات عارية عن الصحة، ودعا الرئيس فلاديمير بوتين، فى حديث لشبكة "NBC التلفزيونية فى ٣ مارس، السلطات الأمريكية، إلى تقديم طلب رسمي موثق إلى النيابة العامة الروسية لكى يمكن إخضاع المتهمين للتحقيق. وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد وصف التحقيقات التي تجري في الولايات المتحدة بشأن التدخل الروسى في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بأنها "عار على أمريكا"، وذلك وفق تغريدة نشرها ترامب على "تويتر."

وبغض النظر عن صحة الاتهامات من عدمه فإن الواقعة وتطورتها تؤكد أن القوة السيبرية أصبحت رافد رئيسى لقوة الدولة، وإنها فى تأثيرها لا تقل أهمية عن نظيرتها الصلبة والناعمة، بل وتتميز عنهما بمحدودية التكلفة وغياب المسئولية المباشرة عن ما ينجم عنها من أضرار. وتدرك روسيا كل هذه التطورات، وتتبنى رؤية تقوم على توظيف عناصر القوة الذكية الثلاثة، الصلبة والناعمة والسيبرية، بما يحقق الأهداف الروسية بأقصى درجة من الفاعلية وأقل تكلفة ممكنة.

ولعل السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة نموذج واضح على توظيف عناصر القوة الذكية الثلاثة حيث تلوح موسكو بالقوة الصلبة، وتستخدم القوة الناعمة والسيبرية بفاعلية فى التأثير على واشنطن على النحو السابق بيانه. كذلك تقدم السياسة الروسية فى مجال مكافحة الارهاب نموذج أخر فعال لتوظيف روسيا للقوة الذكية، فمن ناحية تقوم بضربات جوية مباشرة لتصفية الارهابيين فى سوريا، كما تعمل على التواصل الفعال مع العالم الاسلامى من خلال عضويتها كمراقب فى منظمة المؤتمر الاسلامى، ومجموعة الرؤية الاستراتيجية روسيا العالم الاسلامى، لبلورة خطاب دينى وإعلامى يحض على التسامح ونبذ العنف والتطرف، هذا إلى جانب المواجهة السيبرية للجماعات الارهابية التى اتسع نشاطها على نحو ملحوظ فى وسائل التواصل الاجتماعى وانتشرت مواقعها لتجنيد النشء والشباب على نحو يهدد الأمن القومى الروسى.